

تجهيز المواطنين بـ ١٠٠ لتر من النفطapis

على المواطنين، موضحاً أن المحطات التي توزع مادة النفطapis ستقوم بفرض تأشيرات البطاقة التموينية المنسخة، واستعداداً لوسائل النفطapis الأبيض، ودعماً لجهاد المواطنين إلى تسلم حصصهم من مادة النفطapis، حيث تم توزيع ١٠٠ لتر من مادة النفطapis على الأسر لنفثري أيولو عام على المحطات عند استلام المواطنين لحصصهم من النفطapis، وتزكيتها عن طريق البطاقةapis، حيث تم توزيع النفطapis على النساء اللواتي زرعنها الوزارة سابقاً.

بغداد / علي الكاتب

دعا عدد من الأكاديميين والمختصين بالصناعة العراقية إلى دعم الصناعة الأساسية خاصة في مجالات صناعة الأدوية سواء كانت الحكومية منها التي تابع إلى وزارة الصحة، أو العامل الأهلي التي تجهز الصيدليات بانتاجاتها.

وقال الدكتور خضير قحطان استاذ

المكتريوفي في جامعة النورين إن على الشركات التجارية الحكومية والأهلية أولاً

تكميل برامجها لتوفير متطلبات السوق

ومتطلبات وزارة الصحة بحيث توفر لها كل الطاقات الخزنية الكبيرة فضلاً عن نقل الأدوية المنتجة وتوزيعها في الداخل والصي利ات، ما يوفر كل كبيرة تضاف إلى أسعار الأدوية والمأفاتير، وذلك توفر كل الخزن وحوادث الحريق والتلف والسرقة، وضمان نوعية عمر المنتج نهاية عمر المستحضر الدوائي، وهذا غير متوف في المنتجات الدوائية المستوردة، وذكذلك ضمان عدم ت Decay الأدوية المغستورة إلى المذاخر والصيليات والتي لا يمكن اكتشافها في حينها لأن الأدوية المغستورة من المواد الأولية والنافذة صلاحيتها عندما تحول تكون مطابقة للمواصفات وبعد أشهر قليلة تظهر مشكلتها.

وأضاف قحطان أن صناعة الأدوية إلى

المناطق الخالية من الصناعات المهدمة التي أخذت مكانة مرموقة في إنتاج الأدوية في

الدول العربية المجاورة، وتوجه شركتين

لتحقيق الأدوية في سامراء وفي تبنوي

بالإضافة إلى عدد من شركات القطاع الخاص

التي تتميّز بانتاجها الجودة والضمان الصحي

خلال سلسلة التوريد التي تحقق رضا

متناهياً وإشادة المستهلك العراقي بها.

فيما قال الدكتور سالم عذان من كلية الادارة

والاقتصاد في جامعة بابل أن هناك مواقف

والمعوقات التي تحدّث كثيراً من نشاطات

الحكومة للشركات الوطنية والغيرها

البحث والتطوير في صناعة الأدوية المحلية

والتي كانت تحدّ من حركة القطاع الخاص

على العكس من وجود شركات وطنية

عالية تلتقي تتجه إلى حكومتها وخاصة

الدوائية، أما في العراق فنلاحظ إصدار

تعليمات من جهات حكومية تحدّ كثيراً

تشجيع إنتاجها الوطني مقارنة مع الدول

الآخرى في مجال البحث والتطوير بسب

الجراحت العلية تتوجه الأوضاع إيجاد

وأشار إلى وجود عدد من الشركات

تعترض تصنيع الأدوية بسبب ضغف الدعم

الحكومي للشركات الوطنية والغيرها

والتي كانت تحدّ من انتاجها في

البلدان التي تعيّنها إيجاداً في إنتاجها

والتي تعيّنها إيجاداً في إنتاجها